

رقم القاعدة الصفحة

شهادة الزور (تابع) :

شريك في الجريمة معني قانوناً من العقاب . دعوته للشهادة وحلفه اليمين ٣٩٧ (٤٩٨) ج٣  
على أدائها . كذبه . شهادة زور .

أقوال متهم على آخر . لا تعتبر شهادة بالمعنى القانوني فما يجري على الشهادة ١٦٣ (٢٩٧) ج٥  
لا يجري عليها . اعتراف المتهم بأن أقواله التي أخذت بها المحكمة في إدانة  
متهم آخر لم تكن صحيحة . طلب إلغاء حكم الإدانة بناءً على ذلك بطريق  
الالتماس . لا يقبل .

تضمن شاهد الزور . لا يفسخ الحكم القائم على شهادته . ٢٦ (٤٨) ج١

شيوعية :

نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية . متى يحق ٤١٢ (٥١٤) ج٣  
العقاب عليه ؟ تضمن النشر تحييداً وترويجاً للمذهب ( لا مجرد أفكار ) من  
المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية ( فلا يكفي أن تكون  
بذاتها مغايرة لتلك المبادئ ) وأن يكون المبدأ الذي يقوم عليه المذهب  
المدعوله هو حصول التغيير المرغوب فيه بالقوة أو الإرهاب أو أية وسيلة  
أخرى غير مشروعة . وصف هذه الجريمة لا يقتصر على من يجذب نفسه  
استعمال القوة لتغيير نظم الهيئة الاجتماعية الأساسية أو مبادئ الدستور  
الأساسية . هو يتناول من ينشر أو يجذب المذاهب التي ترمي إلى تغييرها بالقوة  
ولو لم يتصح هو نفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها . مثال . دعاية  
للمذهب الشيوعي .

( ص )

صابون ( ر . غش البضاعة ) .

صحافة -- المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات ( ر .

أيضاً : قذف وسب ) :

حرية الصحافة في نقد التصرفات الحكومية وإظهار قرائنها على ما يقع ٢٠ (٩) ج٢

رقم القاعدة الصفحة

صحافة (تابع) :

من الخطأ في سير المظلمين بأعباء الأمر وإبداء رأيها في كل ما يلابس الأحوال العامة . ولكن ليس لها الخروج عن دائرة النقد الذي يبيحه القانون — مهما أغلظ الناقد فيه — إلى دائرة القذف القائم على إسناد وقائع شائنة معية والذي أوجب القانون العقاب عليه إلا في أحوال استثنائية اقتضتها المصلحة العامة وبشروط مخصوصة .

- ٢٠٢ نقد الرجال العموميين لا يباح فيه الخروج على محارم القانون باستعمال السباب والشتائم .
- ٢٠٣ رئيس التحرير المسؤول جنائياً وإدارياً . يجب أصلاً أن يكون رئيساً فعلياً أى أنه يجب أن يباشر التحرير بنفسه أو يشرف عليه ويكون في استطاعته هذا الإشراف . اتفاقه مع شخص آخر على القيام بوظيفة رئيس التحرير . لا يدرأ عنه هذه المسؤولية . مبنى المسؤولية الجنائية في جرائم النشر هي على خلاف المبادئ العامة . هي مسؤولية تقوم على افتراض قانوني بأنه اطلع على كل ما نشر في الجريدة وأنه قدر المسؤولية التي قد تنجم عن النشر . المحررون . متى تحقق مسؤوليتهم ؟ يجب لإدانتهم أن يثبت من الوقائع أنهم حرروا فعلاً المقال موضوع الاتهام أو أنهم اشتركوا في تحريره اشتراكاً يقع تحت نصوص قانون العقوبات .
- ٢٠٤ رئيس التحرير . إعفاؤه من المسؤولية الجنائية . شرطه . ٣٩٨ (٥٥٧) ج ٤
- ٢٠٥ مدير الجريدة . مسؤول عما ينشر فيها من المقالات ولو ادعى أنه كان غائباً عن مكان الجريدة وقت نشرها . ٢٠ (٩) ج ٢
- ٢٠٦ مستورد وطابع . بائع وموزع وملصق . تعاقبهم على هذا الترتيب في المسؤولية الجنائية . محله . العقاب بوصفهم فاعلين أصليين . عقابهم بوصفهم شركاء لا دخل للتعاقب فيه . ٦٩ (١١٦) ج ٥
- صغير ( ر . دعوى مدنية . عقوبة ) .

رقم القاعدة الصفحة

صيدلة — القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ ( ر . أيضاً : مواد مخدرة ) :  
مزاولة هذه المهنة على خلاف النصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٤٢٩ (٥٦٥) ج ٦  
الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ تتم ولو بعمل واحد من أعمال  
الصيدلة . تجهيز المهتم تذكره طبية واحدة . يكفي لاعتباره قد تعاطى المهنة  
بغير حق .

عقوبة إغلاق الصيدلية . عقوبة تبعية تسقط مع العقوبة الأصلية بوفاة  
المحكوم عليه ولورثته طلب فتحها بغير احتياج إلى الطعن في الحكم .  
١٠٤ (١٠٦) ج ٢

(ض)

ضبطية قضائية ( ر . إثبات . تحقيق ) .

ضرائب — القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ :

عقار مرهون رهناً حيازياً . أجرته . من الإيرادات الخاضعة  
للضريبة . هي ليست إلا فائدة للقرض المضمون بهذا الرهن .  
٢٦٢ (٣٣٧) ج ٦

فوائد دين . قبضها . عدم دفع الضريبة عنها . واقعة مادية . جواز  
إثباتها بكافة الطرق . سند الدين . ليس من عناصر الجريمة . لا تطالب  
النيابة بإثباته .  
٢٦٢ (٣٣٧) ج ٦

ضرب أو جرح — المواد ٢٠٠ و ٢٠٢ و ٢٠٤ — ٢٠٨ ع = ٢٣٦

و ٢٣٨ و ٢٤٠ — ٢٤٤ ( ر . أيضاً : حكم « تسيبه » ) :

العمد . العبرة بالنية لا بشخص المجنى عليه . إرادة ضرب زيد . إصابة  
عمرو . توافر ركن العمد في ضرب عمرو .  
٤٢١ (٥٢٨) ج ٣  
١٣٨ (٢٦٣)

٢٩٨ (٥٦٧) ج ٥

القصد الجنائي في جريمة الضرب يتحقق بمجرد اتواء الجاني اقراراف  
الفعل المكون للجريمة وهو إحداث فعل الضرب ذاته . لا تأثير في ذلك  
للبواعث الدافعة إلى ارتكاب الجريمة ، فمع التسليم بأن المجنى عليه استفز  
الجاني لإحداث الضرب فلا تأثير للاستفزاز على قيام الجريمة التي ارتكبت  
تحت هذا العامل .